

دستور واحد لبلد واحد

كيف ستستفيد جامو وكشمير و لاداخ؟

خلال الأسابيع الأخيرة ، تم اتخاذ قرارات هامة فيما يتعلق بجامو وكشمير، حيث تم إلغاء المادتين 370 و 35 (أ) أو تعديلهما بشكل كبير، وتم كذلك إجراء تغييرات مهمة أخرى. السؤال هو: كيف ستفيد هذه التغييرات الرجل العادي؟ وما هي المزايا التي ستعود على المنطقة جراء هذه القرارات؟

المادتان 370 و 35 (أ) هي السبب وراء تخلف جامو وكشمير

لقد كانت ولاية جامو وكشمير على مدى سنوات عديدة في الماضي ضحية الدعاية المعادية للقومية والتي تحض على القيام بأعمال إرهابية ضد المواطنين الأبرياء. وكانت المادتان 370 و 35 (أ) أدوات مفيدة للعناصر المؤذية لاستغلالها لإثارة النزعة الانفصالية والحض على الإرهاب. أبقت هاتان المادتان الولاية معزولة وبعيدة عن عمليات التنمية في البلاد لفترة طويلة. لم يستفد من الوضع الخاص الممنوح للولاية سوى فئة قليلة للغاية على سبيل المثال قادة حزب "مؤتمر حريات جميع الأطراف" والعاملين لحسابهم. وعلى الرغم من تخصيص أموال ضخمة للولاية، كان هناك تحسن محدود للغاية في أوضاع الفقراء والفئات المهمشة. وبنفس الطريقة نجد أنه على الرغم من أن البرلمان الهندي أقر عدداً من القوانين التقدمية لصالح أبناء الشعب الهندي ورفاههم ، إلا أن معظم تلك القوانين لم يكن في الإمكان تطبيقها على جامو وكشمير، مما كان يحرم سكان جامو وكشمير من المزايا التي تتوفر لباقي مواطني الهند الآخرين.

كيف سيكون التغيير الآن؟ كيف سيؤدي هذا التغيير إلى نهاية الفقر وتعزيز التنمية والنمو؟

فيما يلي نستعرض بعض السبل، التي ستمضي بها قاطرة التطور والتقدم للوصول إلى عامة الشعب في الولاية. سيقوم المستثمرون بضح رؤوس الأموال والموارد، ومن ثم سيتم إرساء صناعات وخدمات، وستزيد فرص العمل ، وعدد المعاهد التعليمية الكبرى، وسوف ينمو القطاع الصحي ، ويتحول القطاع الزراعي ، سيشهد قطاع التصنيع القائم على المنتجات الزراعية قفزة كبيرة للأمم. وسيتم تطبيق كافة البنود والقوانين المتعلقة بالنواحي الإيكولوجية والبيئية، ومن ثم سيتم الحفاظ على الجمال الطبيعي. وستصبح الآن كافة الحقوق الأساسية، التي يتمتع بها المواطنون في بقية أنحاء الهند، متاحة لسكان جامو وكشمير ولاداخ.

الاستثمار والتنمية والتشغيل

- وضع تطبيق المادتين 370 و 35 (أ) قيودا على نقل ملكية الأراضي.
- ونتيجة لذلك شهد الاستثمار الخاص في مجالات التنمية عوائق وعقبات كثيرة.
- لا يوجد في الولاية صناعات كبيرة متطورة
- لا يوجد في الولاية استثمارات كبرى في التعليم أو الصحة أو السياحة
- نتيجة لذلك ، ظلت فرص العمل بصورة عامة وللشباب بصورة خاصة للشباب محدودة
- تم إزالة القيود مما سيشجع على إرساء الصناعة وجذب الاستثمار الخاص
- سيؤدي ذلك إلى تحفيز النمو وزيادة فرص العمل
- سيضاعف قطاع التصنيع من فرص العمل على مستوى الولاية وخاصة للشباب
- سوف يشهد قطاعي البستنة المحلي و الصناعات الأغذية دفعة كبيرة، حيث سيستفيد جميع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- أصبحت صناعة الحرف اليدوية، التي كانت تقتصر في وقت سابق على وجهات معينة، قادرة الآن على التصدير، والتعاون بصورة مباشرة على الصعيدين المحلي والدولي بما في ذلك الحرفيين الفقراء في القرى.

فوائد تعو على أصحاب الأراضي

- زادت أسعار الأراضي في جميع أنحاء البلاد عدة أضعاف، بينما لم ترتفع الأسعار بنفس الشكل في جامو وكشمير
- سوف يتغير هذا الأمر خلال الأيام القادمة.
- أي مالك أرض يرغب في بيع أرضه سيستفيد من زيادة في أسعار الأراضي.
- ومع ذلك، فإن مخاوف الناس من فقدان الأراضي والممتلكات لا تستند إلى أي أسس سليمة.
- في الواقع ، ليس هناك إكراه لأي شخص للتخلي عن أرضه.
- أي شخص لا يريد بيع أرضه يتمتع بحرية كاملة في عدم القيام بذلك. ولن يكون هناك أي تغيير في الملكية بسبب حذف المادة 370.

دفعة كبيرة للسياحة

- تتمتع المنطقة بإمكانيات سياحية هائلة

- لقد منع الأحكام المرتبطة بالوضع الخاصة للولاية والقيود المترتبة عليها قيام المستثمرين الكبار من الاستثمار على الصعيدين المحلي والدولي في هذا القطاع في الولاية.
- مع إزالة هذه القيود ، سيتم الاستفادة بصورة كاملة من إمكانات السياحة المتوفرة في المنطقة.
- سيزيد الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بقطاع السياحة مثل: إقامة الفنادق والمرافق الأخرى من عدد السياحة الوافدة على الولاية، مما يعني خلق المزيد من فرص العمل والكسب.
- ستزيد عملية تصوير الأفلام السينمائية ، و ستنمو معدلات السياحة المرتبطة برياضات المتعة والمغامرة، السياحة الدينية
- ستوفر نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص الفرص لرواد الأعمال على المستوى المحلي
- سوف تنمو السياحة الريفية، ونتيجة لذلك ، فإن الفوائد التي كانت متاحة في وقت سابق في المدن فقط، ستصل الآن إلى القرى أيضاً

التعليم والصحة

- شهد التعليم العالي في جميع أنحاء البلاد طفرة كبيرة، ولكن لم يحدث نفس الأمر في جامو وكشمير حتى الآن
- لا توجد حتى الآن جامعة خاصة واحدة في جامو وكشمير
- يجب أن يذهب 20000 طالب من جامو وكشمير إلى أجزاء أخرى من الهند للدراسة.
- والآن سوف يشهد هذا القطاع أيضاً نمواً في ظل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ومن ثم، لن يجبر الطلاب على الذهاب للخارج للتعليم.
- وسيشهد قطاع الصحة أيضاً نفس وتيرة النمو، حيث لا توجد مستشفيات كبرى في جامو وكشمير في القطاع الخاص.
- ويضطر الكثير من المرضى للسفر إلى شانديجار أو دلهي أو مومباي للعلاج المتخصص
- من المتوقع أن يشهد مجال الصحة والتعليم استثمارات من جانب القطاع الخاص من مقدمي الرعاية الصحية على المستوى العالمي مما يتيح فتح مستشفيات ومراكز صحية لكبرى الشركات العالمية العاملة في القطاع الطبي.
- هذا التطور سوف يجعل خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة متوفرة بصورة مباشرة في الولاية.
- وهذه الاستثمارات في القطاع الطبي سوف تؤدي إلى زيادة فرص العمل والنمو.
- ويمكن أن تصبح جامو وكشمير مركزاً للسياحة الطبية في الشرق الأوسط وشرق آسيا.

حكومة جامو وكشمير